الفكرُ اللسانيّ

مجلّة علميّة محكّمة
في العلوم اللغويّة التراثيّة
واللسانيات الحديثة

مجلّة الفكرُ اللسانيّ - علميّة محكّمة - تصدر عن مخبر المباحث الدلالية واللسانيات الحاسوبية -**كليّة الآداب منوبة**

أفريل/نيسان
2022

مجلة «الفكر اللسانيّ»
مـجــلّة علـميّة محكّمة ومتخصّصة

الغموض في النحو

أ.د. سمير الأزهر جوّادي
كلية التربية بالمجمعة، المملكة العربية السعودية، جامعة المجمعة

ملخّص

في هذا الجزء من البحث، يتقصّى الباحث مظاهر الغموض النّحويّ، فيما يجري من الكلام على الحذف والزّيادة، والتّقديم والتأخير، والعوض، وغيره ممّا يجري مجراه ويؤثّر أثره، منطلقا من: «الكتاب» لسيبويه، و«معاني القرآن» للكسائيّ. باعتبارهما رأسي وجهتين رئيسيّتين في التّفكير النّحويّ العربيّ، ورمزين لطور مهمّ من أطوار هذا العلم من علوم العربيّة. وقد نستند في مقاربة هذه المسألة إلى النّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة، فنتناول غموض البني العميقة، في مستوى أوّل، ثمّ غموض البني السّطحيّة، في مستوى ثان. وقد يكشف البحث في كلا مستوييه عن جملة القيم المنهجيّة والمعرفيّة الّتي وجّهت مجهود النّحاة المؤسّسين، وجعلت كتاباتهم نقطة الانطلاق الحقيقيّة للتّأليف النّحويّ في العربيّة.

الكلمات المفاتيح الغموض، البنية العميقة، البنية السّطحيّة: الحذف، الزّيادة، التّقديم والتّأخير، العوض.

Abstract

In this first section "ambiguity grammar: issues and means", the researcher has investigated the aspects of grammar ambiguity concerning elision and addition, anastrophe, compensation, and so on in spoken language starting from Sibawayh's "Al Kitab" and Al_ Kisai's "Maani Al Quran" since they are seen as two basic directions in the Arabic grammar investigation, and two ideals for a significant era of such an Arab science.

In his approach, he referred to the generative transformational theory, so he dealt with the ambiguity of deep structures, at a fist level, then the ambiguity of surface structures, at a second level.

In its both levels, the research has revealed a number of methodical and cognitive values which guided the effort of the founding grammarians, and made of their books the real starting point in Arabic grammar writings.

Keywords Ambiguity, Deep structure, Surface structure, Elision, Addition, Advancement and delaying, Compensation.

1. مقدّمة

الغموض مبحث رئيسي، في مختلف مجالات اللّغة، أصواتٍ، وإعرابٍ، ومعجمٍ، ودلالةٍ. وهو أن يتساوى تفسيران لنفس المنجز اللّغويّ، فلا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر، أو تقديمه عليه ممّا يجعله مدار الخلاف بين العلماء، وأحد المحرّكات الرّئيسيّة لتطوّر المباحث اللّغويّة، سواء في مستوى مسائلها، أو وسائلها، أو مناهجها. فما كان من المتكلّم على السّمت، موافقا لنظام قواعد اللّغة، موافقة ظاهرة، لا لبس فيها لم يحتج إلى تفسير ولا إلى تعليل، لكنّ ما خالف ظاهره السّمت، وبدا غير موافق لنظام القواعد، احتاج إلى ذلك كلّ الحاجة. وهو ما يمكن ملاحظته في جميع مستويات البحث اللّغويّ، صوتا، ومعجما، وإعرابا، ودلالة. فالتّغييرات الّتي تطرأ على أصوات الكلمة، احتاجت إلى الإبدال، والإعلال، والحذف، والقلب لتفسيرها، وبيان علاقتها بالنّظام وكذلك المشترك، والأضداد، في مستوى المعجم. والعوامل، والمعمولات، ووجوه الإعراب

المتعدّدة، الممكنة للمكوّن الواحد من مكوّنات الجملة وتعدّد المعنى، في مستوى الدّلالة جميعها تؤكّد أنّ الغموض حقيقة من حقائق اللّغة، ومجال مهمّ من مجالات البحث فيها. ولأنّ تناول الغموض في مستوياته الأربعة، أكبر من أن يسعه هذا البحث اخترنا أن نركّز على مظهر واحد من مظاهره، وهو الغموض في المستوى الإعرابيّ. وسنحاول فيما يلي من هذه المقدّمة بيان موضوع بحثنا، ومن سبقنا إليه، وأهمّيته، وأهدافه، ومنهج تناوله، والخلفيّة النّظريّة الّتي استندنا إليها فيه، والمدوّنة الّتي انطلقنا منها، ثمّ نطرح الفرضيّات، ونختبرها، بحثا عن تفسير أكثر دقّة لهذه المسألة من مسائل العربيّة.

2. موضوع البحث:

موضوعنا في هذا البحث نحو الغموض، وهو ما يطرح في الذّهن مقابلة طرفها الغائب الوضوح، ليكون النّحو من هذا المنطلق نحوين، نحو الواضح ونحو الغامض. والواضح ما لا لبس في بنيته ولا خلاف في إعرابه، وهو أغلب المنجز على لسان المتكلّم، الممثّل للجملة القواعديّة الأصوليّة تمثيلا دقيقا، ومنواله في الجملة العربيّة: (ف+ فا)، ويدخل في الرّمز الأوّل الفعل والمبتدأ، وفي الثّاني الفاعل والخبر. أمّا الغامض فما التبس وتعدّدت وجوه إعرابه، فلم تكن فيه الصّلة بين المنجز والقاعدة صلة واضحة، فاحتاج النّحويّ لبيانها إلى التّأويل والتّعليل، وتساوى فيها احتمالان لإعراب نفس المنجز. فـ: «راغبٌ» في قوله تعالى:» ﴿**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ (مريم:46) ، يتساوى في إعرابها احتمالان، فهي مبتدأ عند من رجّح الابتداء لعلّة الوصف المسبوق باستفهام، كما في شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، وهي خبر عند من اعتبر التّقديم والتّأخير واختار «أنت» مبتدأ لأنّها معرفة، كالزّمخشريّ. فالمكوّنان الاسميّان «راغبٌ» و«أنت»في هذه الجملة يحتملان أن يكونا(ف) و(فا)في نفس الوقت، وهو ما يجعل الجملة غامضة تركيبيّا.

ونحو الغموض على هذا المعنى، أوسع من نحو الوضوح، بل لعلّه لا نحو للواضح. وإنّما كلّ ما أنشأ النّحاة،كان في الغامض. فهو مدار نقاشاتهم، ومحور

خصوماتهم، والدّاعي إلى تجديد أدواتهم، وتطوير مناهجهم. فالتّقدير، والقياس، والعلّة، والحمل، والإحالة وغيرها، مفاهيم دخلت النّحو من باب الغموض، ولولاه ما احتاجها النّحاة، ولا كانت عمدة في دراساتهم للعربيّة. وممّا يدخل في الغموض، مسائل الخلاف. وهي مسائل سبق إليها القدامى وللنا بإزاء ة في دراستهم والدّاعي إلى تجديد أدواتهم، وتطوير مناهجهم.ا في شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن ماأعاد النّظر فيها المعاصرون، حتّى بدا أنّهم لم يتركوا موطئا للاحق. إلاّ أنّ في المسألة خصوصيّة، تجعلك كلّما حرّكتها، تجدّدت أسئلتها، وتعدّدت دواعي البحث فيها.

3. دواعي البحث:

إنّ دواعي البحث فيما وسمناه بنحو الغموض، كثيرة. منها ما يتّصل بطبيعة الموضوع، ومضمونه المعرفيّ، ومنها ما يتّصل بتجدّد مسوّغات تناوله، ومناهج البحث في قضاياه. ويمكن اختزالها في:

أ- طبيعة الموضوع: إنّ ملازمة صفة الغموض لموصوفها، وهو في سياقنا هذا النّحو، تجعل المبحث بكرا. إذ أنّ ما حُبِّرَ لم ينه الخلاف بل ربّما زاده عمقا. وهو ما يجعل للاّحق بابا أوسع من الّذي دخل منه السّابق. وهذا لا يمكن أن يكون على سبيل الاتّهام لجهود السّابقين من الباحثين في هذا الموضوع، بقدر ما هو بيان لما له من خصوصيّة، فهو يقع من مسائل البحث النّحويّ موقعا يستحيل معه القطع، فيظلّ الاحتمال(أ) مساويا في الوجاهة للاحتمال(ب)، بينما الجواب لا يحتمل إلاّ وجها واحدا

ب- المضمون المعرفيّ للمبحث:إنّ الإنسان يعرف بقدر ما تتيحه له وسائله، لذلك تظلّ المعرفة الإنسانيّة معرفة نسبيّة دائما. وللنّسبيّة في هذا السّياق دلالتان، إحداهما تتّصل بالسّياق المعرفيّ العامّ، والثّانية تتّصل بالسّياق المعرفيّ الخاصّ. فالنّحو يتحرّك في سياق عامّ يحتّم عليه التّفاعل مع مستجدّاته، وهذا ما يسمح لنا بفهم تطوّر التّفكير النّحويّ – خاصّة –كما يتحرّك في سياق داخليّ خاصّ، يفرض عليه مفاهيم جديدة ونظما معرفيّة بديلة، سواء في وصف اللّغة أو تحليلها أو تفسيرها.

4. منهج البحث:

المنهج هو الطّريقة الّتي يطلب بها الباحث حلّ مشكل أو إدراك حقيقة من الحقائق، لذلك هو يختلف من مجال إلى آخر ومن موضوع إلى موضوع سواه. فهو ليس وصفة جاهزة صالحة للمسائل جميعها، بل هو قوّة متفاعلة مع سمات المبحث تدفع البحث نحو غاياته وتساعده على إدراك مطلوباته. فالمنهج النّاجح في علم الأحياء، ليس هو المنهج المناسب في العلوم الإنسانيّة، والمنهجان كلاهما غير مجد في العلوم التقنيّة... والتّمايز بين المناهج لا يكون فقط إذا اختلفت العلوم وتباينت الموضوعات، وإنّما يكون كذلك إذا اختلفت الاهتمامات في موضوع البحث الواحد.

وإذا افترضنا صدق هذه المقدّمات، فعلينا التّسليم بأنّ للنّحاة في دراستهم مسائل الغموض منهجا مخصوصا، يختلف عن منهجهم في مقاربة ما سبقنا إلى وسمه بنحو الوضوح. وهو ما يظهر جليّا في وسائلهم، كالتّقدير، والحذف، والقياس، والحمل وغيرها ممّا تواتر في دراستهم لما بدا مخالفا للسّمت، غير منضبط للقاعدة. ومن البحوث المميّزة في هذا الباب: «شفرة (أوكام Occam) والتّقاليد النّحويّة العربيّة» لـ: جورج بوهاس: (Bohas, 2001).

وحتّى لا يكون ما في هذا البحث تكرارا لما في البحوث السّابقة، سواء على مستوى التّمشّي، أو على مستوى النّتائج، سنتّخذ لبحثنا في مسألة نحو الغموض منهجا مختلفا، نستند فيه إلى المدرسة التّوليديّة مراعين خصوصيّاته، وأهمّ النّتائج **التي** سُبِقْنَا إليها. فمن الّذين تناولوا الغموض بالبحث على المنهج التّوليديّ، الفرنسيّ (دانيال فلوريDanièle Fleury) في بحث وسمه بـ: «الغموض L'ambiguïté»نشره في مجلّة (التّواصل واللّغات &Communication) Langages العدد: (9)للعام:(1971)، ما بين الصّفحتين: (30-40).وفيه جعل الغموض ثلاثة أقسام هي الغموض المعجميّ **وغموض** البنية السّطحيّة **وغموض** البنية العميقة.

فالنّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة، هي الخلفيّة النّظريّة لهذا البحث، و(دانيال فلوري)في بحثه المذكور آنفا، هو المرجع في منهجيّة تناولنا موضوع نحو الغموض في العربيّة. وسيكون كلّ ذلك في إطار بنية ثلاثيّة، منطلقها الوصف، ومتنها التّحليل، وغايتها التّفسير. نحاول في الوصف عرض معالم نحو الغموض في العربيّة، من خلال قسمين اثنين:

أوّلهما: نحو غموض البنية السّطحيّة.

والثّاني: نحو غموض البنية العميقة.

وسنحاول في التّحليل تفكيك ما وقفنا عليه في القسم الأوّل، لنعيد تركيبه وفقا لجملة من القيم المعرفيّة والمنهجيّة التّوليديّة، لنصل في القسم الأخير إلى تفسير نرجو أن يكون أكثر انسجاما مع النّظريّة النّحويّة العربيّة.

5. أهمية البحث:

إنّ تناول مسألة نحو الغموض في البحوث المعاصرة أو في التّراث، يأخذ الباحث إلى مسائل الخلاف بين النّحاة. وهو أمر تبرّره طبيعة العلاقة السّببيّة بين الغموض والخلاف.

وعندما نستعرض بعض عناوين هذا الباب من أبواب التّأليف النّحويّ في العربيّة، نجد من التّراث -ذكرا لا حصرا-»الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري. ومن مؤلّفات المعاصرين «الخلاف النّحويّ بين الكوفيّين والبصريّين» للحلواني. وهي كتب غلب عليها الاكتفاء بعرض مسائل الخلاف دون التّوقّف عندها لتحليلها وتفسير دواعي الخلاف فيها بل لعلّنا نرى المؤلّف طرفا في القضيّة،لا يخفى انحيازه، أو قاضيا يقضي بين المتخالفين، ويحكم لأحدهما على الآخر.ومهما كان موقف المؤلّف في هذا النّهج من التّأليف، فهو لا ينظر إلى الخلاف باعتباره موضوعا للبحث، ولا باعتباره محرّكا لتاريخ المعرفة. وإنّما ينظر إليه باعتباره مشكلا يجب تجاوزه، لا باعتباره مستوى من مستويات البحث اللّغويّ الّتي يجب فهمها

والاستفادة من نتائجها.فأهميّة هذا البحث تكمن في كونه لا ينظر إلى الخلاف باعتبار مفهومي الخطأ والصّواب، بل باعتبار مفهوم الحركة، ولا يتعاطى معه في مستواه الآني، بل يتناوله في وجهه الزّماني، على المعنى السوسيري للمفهومين. كما أنّه لا ينظر إلى الخلاف باعتباره مشكلا، بل باعتباره محرّكا من محرّكات تاريخ النّحو العربيّ.

فإذا تأمّلنا أطوار تاريخ النّحو العربيّ الأربعة وجدنا الخلاف بين النّحاة سمة الطّور الثّالث، وهو طور النّضج والاكتمال، ومن أبرز أعلامه سيبويه رأس المدرسة البصريّة، والكسائيّ رأس المدرسة الكوفيّة. وإذا كان الطّوران الأوّلان وهما طور الوضع والتّكوين وطور النّشوء والنّموّ قد شغلا نحاة الطبقات الثلاث الأولى من البصريّين والطّبقة الأولى من الكوفيّين، فإنّ الطّور الثّالث قد شغل نحاة الطّبقات الرّابعة والخامسة والسّادسة والسّابعة من البصريّين والثّانية والثّالثة والرّابعة والخامسة من الكوفيّين. وهو ما يجعله الأهمّ من ناحيتين، من ناحية طول المدّة الّتي استبدّ بها من تاريخ النّحو أوّلا، ثمّ من ناحية كثرة الأعلام الّذين أثّثوا هذه المرحلة ثانيا.

فالغموض وما أثاره من الخلاف بين النّحاة ليس مسألة هامشيّة في النّحو العربيّ، بل هو إحدى مسائله الرّئيسيّة الّتي تحتاج إلى تجديد النّظر كلّما تجدّدت الوسائل، ولعلّ ما طرحته النّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة على المستويين المعرفيّ والمنهجيّ دافع كاف لقراءة مختلفة لهذا الطّور من تاريخ النّحو العربيّ عموما، ولنحو الغموض خصوصا باعتباره سمته المميّزة. وهذا الاختلاف في المنطلقات يفترض اختلافا في الأهداف، فإحصاء مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، والدّفاع عن وجهة إحدى المدرستين على حساب الأخرى، واستعراض ما جاد به استقراء أعمالهم من قواعد، وإسقاط جملة من الأحكام المسبقة عليهم، ليست من أهداف بحثنا هذا ولا من غاياته، بل لهذا البحث أهداف مختلفة، يحاول من خلالها فهم هذه المسألة فهما مختلفا يجعل التّراث في خدمة الحاضر لا العكس.

6. أهداف البحث:

إنّ أخطر ما في البحوث الّتي تتناول التّراث، هو ترحيل الحاضر إلى الماضي، ليتحوّل الماضي من موضوع بحث إلى نموذج أعلى يُحْكَمُ من خلاله على الحاضر أحكاما معياريّة، تضفي على الماضي قداسة تسيّجه بجملة من الأفكار المغلقة. فيصبح البحث دورانا في حلقة مفرغة، لا تنتج المعرفة بل تعطّلها وتحول دون تجديدها.

لذلك سنحاول أن نأتي بالتّراث إلى البحث، ونغادر به الماضي إلى الحاضر، عبر رؤى جديدة قادرة على جعله يفصح عن جوانبه الرّاهنة، فيتحوّل من نقطة راكدة في مسار المعرفة، إلى مركب يسير بها إلى آفاق جديدة. فيكون الهدف الأسمى من تناول التّراث فهم الحاضر والتّأسيس لمستقبل أفضل. فتتحوّل العلاقة بيننا وبينه من انتمائنا نحن إليه إلى انتمائه هو إلينا. كما تتحوّل الأدوار فيصبح هو خادما لنا بعد أن كنّا خادمين له. واستنادا إلى هذه الرّؤى الّتي تصوّرنا على أساسها علاقتنا بالتّراث، جعلنا أهدافنا من هذا البحث صنفين، عامّة، وخاصّة.

أمّا العامّة فيمكن اختزالها في:

أ- اختبار جدوى النّظريّات الحديثة في فهم التّراث.

ب- تجديد صلتنا بالتّراث، وتحويل علاقتنا به من متسلّط علينا إلى مالكين له.

ج-الانتقال في معالجة قضايا التّراث من الإيديولوجيا إلى العلم، من الأفكار المحصّنة، إلى الأسئلة المنتجة.

وأمّا الخاصّة فيمكن اختزالها في:

أ- الوقوف على آليّات اشتغال النّظريّة النّحويّة العربيّة فيما جرى من نظمها على الغموض.

ب- فهم القوّة التّفسيريّة للنّظريّة النّحويّة العربيّة.

ج- فهم العلاقة بين الغموض والانسجام، فهل الغموض دليل تهافت للنّظريّة؟ أم دليل على مرونتها وقدرتها على تفسير جميع ما قد يجري على ألسنة متكلّمي العربيّة.

7. أهم ما كتب في الموضوع وحدود الاستفادة منه:

الغموض لم يصلنا بكرا، بل تناولته أقلام كثيرة، وشغل العديد من الباحثين، قدامى ومعاصرين. وهو ما يفرض علينا عرض ما وصل إليه هذا الموضوع، ليتسنّى لنا الاستفادة منه والبناء عليه. وكما كنّا قد أشرنا فيما سبقنا إليه من هذا البحث، فإنّ الحديث عن الغموض في هذا العمل سيكون أساسا من خلال مسائل الخلاف النّحويّ. وهي مسائل قد استأثرت باهتمام كبير من النّحاة والباحثين، الّذين يمكن تقسيم أعمالهم – بحسب الزّمان – إلى قسمين اثنين.

قسم أوّل، وهو مؤلّفات القدامى، ولعلّ أشهرها كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ).

وقسم ثان، وهو مؤلّفات المعاصرين، ومنها كتاب «الخلاف النّحويّ بين الكوفيّين والبصريّين» لمحمّد خير الحلواني، و«ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف» لـ: باسم عبد الرّحمن صالح البابلي، و«نشأة النّحو العربيّ: دراسة إبستيمولوجيّة للمنوال والتّناسق النّظريّ» لـ: «منيرة القنوني». ولهذا الاختيار دواعيه، فهذه العناوين تمثّل عموم اتّجاهات التّأليف في هذا الموضوع، وهو ما سنحاول بيانه في موضعه من البحث.

8. فرضيات الدراسة:

ننطلق في هذا البحث من الفرضيّات التّالية:

–أنّ الغموض مضمون أساسيّ من مضامين التّفكير النّحويّ العربيّ، وأحد أهمّ محرّكات تطوّره.

– أنّ المقاربة التّوليديّة تفتح للبحث مغلقات كثيرة. سواء في مستوى الملاحظة، أو في مستوى الاستنتاج، أو في مستوى التّفسير.

– أنّ اعتماد ثنائيّة البنية السّطحيّة والبنية العميقة في دراسة الغموض يمنح البحث حداثة في مستوياته كلّها، سواء منها الوصف، أو التّحليل، أو التّفسير.

– أنّ وجاهة التّقسيم الثّنائيّ كوفة/ بصرة يجب اختبارها، للتّأكّد إن كانتا تمثّلان مسارين مختلفين في التّفكير النّحويّ، أم أنّهما اتّجاهات مختلفة داخل نفس المسار؟

– أنّ مشكلة البحث في التّراث النّحويّ العربيّ هي سيادة الماضي.

فهذه الفرضيّات تجعل مسألة نحو الغموض بداية لمحاولة فهم مجدّد للتّراث، غايتها التّوصّل إلى فهم متصالح مع الحاضر، قادر على صياغة مستقبل أفضل.

9. نحو الغموض في النحو العربيّ

الوصف في المسار المنهجيّ لأيّ بحث، يمنح الباحث إمكانيّة رؤية مجال نظره بشكل مستقلّ، فيرى ما لم يره سابقوه من الباحثين، إمّا لأنّ أدواته أكثر كفاءة، أو لأنّ غيره سار معصوبا بأحكام مسبقة وأفكار محصّنة، فلم ير إلاّ ما أراد له غيره أن يراه.

وقد اخترنا أن نجعل هذا القسم بابين، نسبر في أوّلهما معالم نحو الغموض في البنية العميقة، وفي ثانيهما معالم الغموض في البنية السّطحيّة. وكلّ من البابين فصلان، مجال أوّلهما، نحو البصريّين ممثّلا في كتاب سيبويه، ومجال ثانيهما، نحو الكوفيّين ممثّلا في «معاني القرآن» للكسائيّ

1.9 غموض البنية العميقة

البنية العميقة باعتبارها المستوى الذّهنيّ المجرّد للّغة تتّسم بالغموض، وتحديدها في الكثير من اللّغات حدوس ضعيفة المؤيّدات وهي على ما ذكرنا مبدأ البنية السّطحيّة ومرجعها. وبين أن تكون هذه البنية العميقة غامضة ومرجعا للبنية السّطحيّة، تعارض ظاهريّ، يجعل الباحث يتساءل عن وجاهة هذا التّقسيم. فانسجامه الدّاخليّ لا يدركه المتعجّل، ولا يفهم كنهه من ضاق فكره، وانحسر تصوّره للمنطق الدّاخليّ لاشتغال اللّغة، وقوّتها على إنتاج لا محدود الجمل من محدود القواعد، يعطي هذا المفهوم ما له من قوّة تفسيريّة كبيرة. «فيكون نظام

القواعد للّغة (ل) وسيلة لتوليد جميع المتواليات القواعديّة للّغة (ل) وعدم توليد أيّة من المتواليات غير القواعديّة» (تشومسكي،1987، ص19).

وتنزيل هذا المفهوم، وعموم النّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة، في المباحث النّحويّة العربيّة سبقنا إليه العديد من الباحثين، مثل (حماسة عبد اللطيف) في: «الأنماط التحويلية في النحو العربي"، و(مازن الوعر) في: «نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية»، و(محمد علي الخولي) في: «قواعد تحويلية للغة العربية»، و(عبده الراجحي) في: «النحو العربي والدرس الحديث»، و(عبدالقادر الفاسي الفهري)، في: «اللسانيات واللغة العربية»، و(محمّد صلاح الدّين الشّريف) في: «الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات». وهذا ليس ممّا يوصم به هذا العمل، لأنّنا لا نرى البحث العلميّ إلاّ مسارا تراكميّا يستفيد فيه السّابق من اللاّحق، ويضيف فيه اللاّحق إلى السّابق. فلا سبيل لانقطاع الأسباب بين هذا البحث وغيره من البحوث ما دمنا ضمن مسار مشترك تجمعها فيه المنطلقات، والكثير من الغايات. ولنجعل هذا المفهوم أكثر وضوحا سننتقل في تناوله من مستواه المجرّد إلى مستوى مجرّب، نعرفه به أكثر، ونختبر به مقدار تمكّنه في نظام اللّغة العربيّة. فـ: «فعل» و«فاعل»، أو «مبتدأ» و«خبر»، بنية عميقة، بينما «قام زيدٌ» و«زيد قائم» بنية سطحيّة، لأنّ «قام» في «فعل» ممكن لامحدود يختلف من متكلّم إلى آخر، وعند نفس المتكلّم بقوّة الإبداع الكامنة فيه، وكذلك «زيد» في «مبتدأ». وهو ما يجعل كلّ ما ينجزه المتكلّم، بنية سطحيّة، فلا يبقى للبنية العميقة سوى الأصول النّظريّة الّتي يستبطنها المتكلّم لإنجاز ما لا يحصى من الجمل، وفهم ما لا يتناهى منها.

وهذا يفضي إلى السّمات الأساسيّة للبنية العميقة، فهي قواعد بينما البنية السّطحيّة منجز، وهي ثوابت محدودة، بينما البنية السّطحيّة إبداع لا متناه، وهي تفسّر النّظام اللّغويّ، بينما البنية السّطحيّة تستثمره وتختبره. وذلك من خلال ما قد يكون من غموض للعلاقة بين الاستعمال والنّظام. فإذا احتمل الاستعمال الواحد

تفسيرين لا يترجّح أحدهما على الآخر، وتتساوى بينهما المؤيّدات والقرائن، فثمّة غموض، إذ لا يجب أن يكون جوابان والسّؤال واحد، ولا يجب أن يكون تفسيران لنفس المنجز.

فقولك: «لا، بارك اللّه فيك»، ونرمز له بـ:(ج1)، وقولك: «لا بارك الله فيك»، ونرمز له بـ: (ج2) منجز واحد إذا تلقّاه السّامع دون تعيين صريح للفصل بين «لا» وما بعدها. وكذلك قولك: «لا فضّ فوك» ونرمز له بـ: (ج3) و«لا، فضّ فوك»، ونرمز له بـ: (ج4). ففي (ج1) و(ج4)، تكون البنية العميقة – باعتبار الفصل – جملتين. في (ج1): جملة جواب «لا»، وجملة دعاء: «بارك الله فيك». وفي(ج4) جملتان أيضا: جملة جواب: «لا»، وجملة دعاء: «فضّ فوك». وكان بـ: (ج1) الدّعاء لـ، وبـ: (ج4) الدّعاء على. بينما تكون البنية العميقة لـ: (ج2) و(ج3)، جملة واحدة، «لا» في كليهما حرف نفي، وما بعدها هو العناصر الأساسيّة للجملة، والّتي اخترنا لها الرّمزين: (ف) و(فا). فالفعل المسند للمعلوم، في (ج2)، والفعل المسند لغير فاعله في (ج3)هما في البنية العميقة (ف)، والفاعل في: (ج2)، ونائب الفاعل في: (ج3)، في البنية العميقة (فا).

وإذا عدنا إلى تراثنا النّحويّ، لدراسة كيفيّات تناول نحاة العربيّة لغموض البنية العميقة على أساس أنّ هذا التّراث مساران، مسار تعبّر عنه المدرسة البصريّة،

ومسار تعبّر عنه المدرسة الكوفيّة احتجنا أن نجعل هذا الباب فصلين: **فصلا** أوّل نتناول فيه المسألة عند البصريّين انطلاقا من «كتاب سيبويه»، وفصلا ثانيا نتناول فيه المسألة عند الكوفيّين استنادا إلى «معاني القرآن» للكسائيّ.

1.1.9: غموض البنية العميقة عند البصريّين: «الكتاب» لسيبويه نموذجا

إنّ مباشرة «الكتاب» تبدأ بما وسمه (المنصف عاشور) بـ: «رسالة سيبويه»، في بحثه: «ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب: مشروع قراءة في النّظريّات النّحويّة العربيّة»، المنشور في: «حوليّات الجامعة التّونسيّة»، عددها: (30)،

لسنة: (1989)، ما بين الصّفحتين: (169– 199). وفي هذه الرّسالة نجد الأبواب السّبعة التّالية:

1– «هذا باب علم ما الكلم من العربيّة» (سيبويه، 1988، ج1، ص12).

2– «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة» (م. ن، ص13).

3–«هذا باب المسند والمسند إليه» (م. ن، ص23).

4– «هذا باب اللّفظ للمعاني» (م. ن، ص24).

5– «هذا باب ما يكون في اللّفظ من الأعراض» (م. ن، ص24).

6– «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة» (م. ن، ص25).

7– «هذا باب ما يحتمل الشّعر» (م. ن، ص26).

وهي أبواب جامعة، كلّ ما جاء بعدها بسبب منها. ويمكننا أن نعتبرها نظام القواعد الأساسيّة للغة العربيّة، وكلّ ما ينجزه المتكلّم لا يمكن أن يخرج عنها، وكذا كلّ ما يتلقّاه. وهي المرجع الّذي يتحدّد من خلاله الحكم لاستعمال معيّن بكونه كلاما أو لا، وذلك اعتمادا على مقياسين أساسيّين، أحدهما بنيويّ، وهو الإسناد، وثانيهما معنويّ، وهو تمام الفائدة. فلا يكون الملفوظ كلاما حتّى تجتمع فيه الكفايتان.

وإذا نظرنا إلى ما سبقنا إليه من سمات للبنية العميقة، وما وقفنا عليه من سمات «للإسناد»، استطعنا أن نحكم بأنّ الإسناد من البنية العميقة للّغة العربيّة، فهو الأصل الّذي يردّ إليه كلّ استعمال، إذ لا يخلو ما يبدعه المتكلّم من جمل وما يستطيع فهمه منها، من أن يكون، إمّا مسندا ومسندا إليه، وإمّا مسندا إليه ومسندا. فالإسناد حينئذ مفهوم عقليّ، مجرّد، يسمح ببساطته بتفسير تعقيدات الاستعمال مهما بدت منقطعة عن النّظام متمرّدة عليه، مخالفة للنّظريّة النّحويّة، غير منسجمة مع نظام قواعدها.

فسيبويه يضع منذ البداية الأسس العليا لنظريّته النّحويّة، لتبسط ظلالها على ما يتناوله من العربيّة من أوّل «الكتاب» إلى منتهاه. وهو ما يفرض علينا في هذا المستوى من البحث الاكتفاء بنماذج ممثّلة لما اصطلحنا عليه نحو غموض البنية العميقة. ومن ذلك ما نجده في: «هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله»: «وذلك الحرف «ما». تقول: ما عبدُ الله أخاكَ» وما زيدٌ منطلقًا. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنّه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيه إضمار. وأمّا أهل الحجاز فيشبّهونها بليس إذ كان معناها كمعناها» (م. ن، ج1، ص57).

فـ: «ما» الحجازيّة في: «ما زيدٌ منطلقًا» عاملة عمل ليس، وهي في أقسام الكلم، من «الأفعال»، والجملة اسميّة، من ناسخ واسم النّاسخ، وخبره.بينما «ما» في: «ما زيد منطلقٌ» عند بني تميم من «الحروف»، والجملة اسميّة أيضا، لكن من مبتدأ وخبر. والغموض في هذا المستوى ليس في طبيعة الإسناد فقط، بل كذلك في تصنيف «ما»، فعل أم حرف. فـأن تكون «ما» حرفا أو فعلا، لا يمثّل غموضا في البنية العميقة للّغة العربيّة، ولكن أن تكون حرفا وفعلا مع قيام دليل من كلام العرب على وجاهة الوجهين، فثمّة غموض. ومثل هذا ما نجده في: «باب ما يكون فيه الاسم مبنيّا على الفعل قدّم أو أخّر وما يكون فيه الفعل مبنيّا على الاسم»، وهو قوله: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُهُ، فلزمته الهاء. وإنّما تريد بقولك مبنيّ عليه الفعل أنّه في موضع منطلقٌ، إذا قلت: عبدُ اللهِ منطلقٌ، فهو في موضع هذا الّذي بني على الأوّل وارتفع به، فإنّما قلت: عبد الله فنسبته له ثمّ بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء (...) وإن شئت قلت: زيدًا ضربتُهُ، وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره، كأنّك قلت: ضربتُ زيدًا ضربتُهُ، إلاّ أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم هاهنا مبنيّ على هذا المضمر» (سيبويه، 1988، ج1، ص81).

فسيبويه في تناوله ظاهرة الاشتغال في العربيّة، يقدّم وجهي إعراب المشغول عنه، فهو إمّا على الرّفع، كما في: «زيدٌ ضربتُهُ»، أو على النّصب، كما في: «زيدًا ضربته». ونرمز للجملة الأولى بـ: (ج1) وللثّانية بـ:(ج2). وقد أوّل سيبويه (ج1) على أنّها جملة واحدة، مكوّنة من علاقة إسناديّة واحدة بين المكوّنين: (ف) و(فا)، بينما أوّل (ج2) بجملتين، بتقديرها: «ضربتُ زيدًا ضربتُهُ»، فكان إسنادان، (ف) و(فا) + (ف) و(فا). وما دام نفس الملفوظ قد احتمل تفسيرين، فثمّة غموض، إذ الوضوح أن يكون للمنجز الواحد إعراب واحد. وما دام الغموض في «الأصل» – وهي عبارة تتواتر كثيرا في «الكتاب» – فهو في البنية العميقة.

نختم عرض شواهدنا على تناول سيبويه لغموض البنية العميقة، بما أورده صاحب «الكتاب» في: «باب ما يجري ممّا يكون ظرفا هذا المجرى»، أي مجرى «الاشتغال»، وهو قوله: «وذلك [قولك]: يومُ الجمعةِ ألقاكَ فيه (...)، فصارت هذه الأحرف ترتفع بالابتداء (...) وصار ما بعدها مبنيّا عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل. فكأنّك قلت: يومُ الجمعةِ مباركٌ، ومكانُكُمْ حسنٌ، وصار الفعل في موضع هذا (...). وإنّما صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمار اليوم والمكان، فخرج من أن يكون ظرفا» (م. ن، ص84). فـ: (ج1)، «يومُ الجمعة ألقاك فيه» علاقة إسناديّة واحدة، (ف) و(فا)، بينما (ج2)، في: «يومَ الجمعة ألقاك فيه» جملتان، وعلاقتان إسناديّتان: (ف) و(فا) + (ف) و(فا). وهو ما يحكم على هذا الاستعمال بالغموض في مستوى بنيته العميقة. فاسم الظّرف، إذا صرف عن الدّلالة على الظّرفيّة، خرج من أن يكون فضلة إلى أن يكون نواة. ومن أن يكون معمولا إلى أن يكون عاملا، ومن أن يكون في محلّ نصب إلى أن يكون في محلّ رفع.

2.1.9: غموض البنية العميقة عند الكوفيّين: «معاني القرآن» للكسائيّ نموذجا

إذا توهّم متوهّم أنّا نعرض مظاهر غموض البنية العميقة في التّفكير النّحويّ لدى الكوفيّين في سياق المقارنة بينهم وبين البصريّين انطلاقا من «الكتاب» و«معاني القرآن»، فستكون له عديد المؤاخذات، ولكن ليس لفكرة المقارنة

مكان في هذا البحث، إذ الغاية منه معاينة وعي نحاة المدرستين بما وسمناه بنحو غموض البنية العميقة في التّفكير اللّغويّ العربيّ.

فالنّظر إلى المدرستين من جهة جوامعهما يختلف اختلافا كبيرا عن النّظر إليهما من جهة اختلافهما، فالوجهة الأولى تبدي التّباين والتّباعد بينهما، بينما تبدي الوجهة الثّانية ما بينهما من اشتراك وتناغم في الرّؤى والمضامين والوسائل والمناهج. وما سبق من الأبحاث مال في أغلبه إلى المقاربة الأولى، وقلّ أن اعتمدت المقاربة الثّانية في دراسة نحو المدرستين. لذلك حاولنا أن نجعل هذا البحث في جزء مهمّ منه اختبارا للقول الشّائع بأنّ البصرة والكوفة مدرستان متفارقتان منطلقا ووسائل ومناهج وغايات.

وإذا كان «الكتاب» ينطلق في دراسة الظّواهر من تنظيم أساسه الأبواب، كما رأينا ذلك فيما سبقنا إليه من هذا البحث، فإنّ الكسائيّ ينطلق من الآية من آيات القرآن الكريم، ليشرح مبهمها ويبيّن مشكلها، ثمّ يقترح ما يراه الوجه في تفسيرها. وهذا الاختلاف يبدي تباينا بين النّحويّين واختلافا ظاهرا بينهما، وهو ما نفترض زيفه، لاعتقادنا أنّ هذا المستوى من الاختلاف لا يكفي للحكم بانقطاع إحدى المدرستين عن الأخرى، واختلافها عنها الاختلاف الّذي يسمح باعتبارهما مسارين مختلفين للتّفكير النّحويّ العربيّ.

فتناول «الكتاب» و«معاني القرآن» في عمقهما يفصح عن معان لا يتيحها السّطح، وهو ما يمكننا الوقوف عليه عند تأمّل قول الكسائي في سياق تناوله «قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة: 138): «هي منصوبة على تقدير اتّبعوا أو على الإغراء، أي: الزموا، ولو قرئت بالرّفع لجاز» (الكسائي، 1998، ص80). ونظفر من هذا الشّاهد بملاحظتين على الأقلّ، أمّا أولاهما: فكون الآية على أكثر من وجه، فهي قد تكون على النّصب، كما تكون على الرّفع، وأمّا الثّانية: فهي أنّ الآية جملة فعليّة أو اسميّة، ولا مرجّح لأحدهما على الآخر، ولا قرينة تمنع أحد الوجهين، أو تؤيّده على غيره.

وردّ الاستعمال الواحد إلى أكثر من أصل، مع تكافؤ الأدلّة، يأتي في مواضع أخرى من «معاني القرآن»، منها ما ذكره الكسائيّ عند تناوله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ (آل عمران: 7): «الرّاسخون مقطوع ممّا قبله والكلام تمّ عند قوله (إلاّ الله)» (الكسائي، 1998، ص96). ففهم الآية على العطف أو على القطع ممكنان ليس في قواعد النّظم ما يمنع أحدهما، وهو ما ألجأ صاحب «المعاني» إلى ما سمّاه سيبويه « باب الاستقامة من الكلام والإحالة»، فالعطف في هذا الموضع لا يجوز عند الكسائيّ من هذا المنطلق. فالكسائيّ، من خلال ما عرضناه من أمثلة وشواهد من «معاني القرآن»، يعي أنّ في العربيّة مستوى من الغموض يتجاوز ما يطرحه ظاهر اللّفظ من شبه في إعراب بعض ما يجري على ألسنة العرب، ومن مشكلات في إعراب بعض آيات القرآن الكريم. وهو إذ يردّ اللّفظ إلى أصله لتفسير إعرابه يؤيّد ما افترضناه من قيم معرفيّة ومنهجيّة ميّزت التّراث النّحويّ العربيّ. فهو يرى الكلام بسبب من العقل الإنسانيّ نفسه، وذلك حين يستند في الإعراب إلى القياس والحمل والتّأويل، والاستقامة والإحالة، وما لفّ لفّها من مفاهيم جعلت الإعراب رياضة عقليّة لا ممارسة ميكانيكيّة. ولعلّ السّبب الرّئيسيّ لهذه المرونة، نظام القواعد البسيط، الّذي يستطيع بجملة ما له من خصائص أن يفسّر إعراب ما لا يتناهى من الجمل. وذلك من خلال مفاهيم، كالإسناد، وتصوّرات كأقسام الكلم، والإعراب، وغير ذلك ممّا لا يسع البحث في هذا المستوى التّوسّع فيه.

10. غموض البنية السّطحيّة

إذا كانت البنية السّطحيّة، هي ما ينجزه المتكلّم من جمل مفهومة لا تخرج – مهما كانت صورها – عن نظام القواعد الّذي تمثّله البنية العميقة، عبر قواعد التّحويل المختلفة، فإنّ الصّلة بين البنيتين تتفاوت، وضوحا وغموضا. وهو ما يفرض على النّحاة تفسير إعراب ما التبس من الكلام. وهنا تظهر مفاهيم ضروريّة في كتب النّحو سواء منها ما أنشأه البصريّون، أو ما ألّفه الكوفيّون. وتبدو معها الجوامع المشتركة بين المدرستين، واضحة جليّة، وتتهافت كثير من الأحكام

الّتي أصبحت «إيديولوجيا محصّنة» (بوبر، 2003، ص50). ومسلّمات لا تقبل النّقاش. وهذه الحصون الّتي تحجب كثيرا من معالم التّفكير النّحويّ في تراثنا، لا يمكن فتح أبوابها إلاّ عبر مقاربة نقديّة، تنقلنا في تناوله من الإيديولوجيا باعتبارها مسارا دائريّا، لا يبحث عن الحقيقة، بل يريد إثبات صحّة ما استقرّ من الأحكام المسبقة، إلى العلم، باعتباره مسارا مفتوحا، يبدأ من أسئلة وفرضيّات ثمّ يختبرها ويختبر بها حتّى يصل إلى أعلى درجات الانسجام بين مقدّمات البحث ونتائجه. وهذا هو ما نقصده بالحقيقة العلميّة، فهي ليست مفهوما مطلقا، ولا أحكاما نهائيّة، بل نتائج نسبيّة، ومقدّمات لبحوث لاحقة، تنقلنا ضمن نفس القيم المعرفيّة إلى ما هو أكثر دقّة وأكثر انسجاما.

من أجل ذلك، سنحاول تطبيق ما نحسبه مفيدا من النّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة في هذا المستوى من البحث، فننطلق من مفهومي البنية السّطحيّة، والقواعد التّحويليّة، لتناول ما اتّفقنا منذ البداية على أنّه مظهر الغموض النّحويّ فيما جرى على ألسنة المتكلّمين الفصحاء من تحويلات على الأصل، جعلت تفسيرها الإعرابيّ بين إمكانيّتين متكافئتين لا مرجّح لإحداهما على الأخرى.

فالبنية السّطحيّة، يمثّلها انتقال المتكلّم من القواعد المستبطنة في العقل، إلى الجمل الّتي ينطقها اللّسان، والتّحويل يمثّله انتقال المتكلّم بين الصّور المختلفة للجملة انطلاقا من أصل تمثّله الجملة البسيطة قبل دخول أيّ ضرب من ضروب التّحويل عليها. فقولك: «كتبَ زيدٌ الدّرْسَ»، جملة أصوليّة قواعديّة، لم تخضع لأيّ من القواعد التّحويليّة. إذا أصبحت: «كُتِبَ الدّرْسُ» انتقلنا عبر قاعدة التّحويل الاختياري من المسند إلى الفاعل، إلى المسند إلى نائب الفاعل. وهو ما ينقل القواعد التّحويليّة من الدّور الوصفيّ إلى الوظيفة التّفسيريّة.

وسنتناول هذا الباب في فصلين اثنين، أوّلهما لمظاهر غموض البنية السّطحيّة عند البصريّين انطلاقا من «الكتاب» لسيبويه. والثّاني لمظاهر غموض البنية السّطحيّة عند الكوفيّين انطلاقا من «معاني القرآن» للكسائيّ.

1.10: غموض البنية السّطحيّة عند البصريّين: «الكتاب» لسيبويه نموذجا

البنية السّطحيّة لكلام ما، هي ما ينشئه المتكلّم من أصوات يعبّر بها عن أغراضه، انطلاقا من البني العميقة عبر جملة من القواعد التّحويليّة. وهذه القواعد متمثّلة في:الحذف، والزّيادة، والاستبدال، والتّرتيب، ليست فقط أدوات المتكلّم في إبداع ما ينشئه من جمل، بل هي كذلك وسيلة لتفسير الغموض الّذي قد يكتنف العلاقة بين المنجز والأصل. لذلك سنحاول تناول نحو غموض البنية السّطحيّة لدى سيبويه في هذا المستوى من البحث انطلاقا من قواعد التّحويل تلك، بقسميها، وذلك باعتبارها مظهرا للغموض النّحويّ من ناحية، ومفسّرا له من ناحية ثانية.

1.1.10 **الحذف**: وهو في العربيّة ضربان، على الجواز، وعلى الوجوب. أمّا الجائز فيد خلفي القواعد التّحويليّة الاختياريّة، بينما يدخل الواجب في القواعد التّحويليّة الإجباريّة.

ومن أمثلة الحذف الجائز في «الكتاب» قول سيبويه في: «باب ما يكـون فيه المبتـدأ مضمـرا ويكون المبنيّ عليه مظهرا»: «وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معـرفة الشّخص فقلت: عبدُ اللهِ وربّي، كأنّك قلت: ذاك عبدُ اللهِ، أو هـذا عبد الله» (سيبويه، 1988، ج3، ص30). فالجملة الأصليّة: «هذا عبد الله»، مبتدأ وخبر مظهران، والجملة المحوّلة: «عبد الله». خبر حذف مبتدؤه، لكفاية الدّليل المقاميّ عنه.

والغموض النّحويّ في هذا المثال حصل من مخالفة المنجز للقاعدة، إذ لا تكون جملة إلاّ من إسناد تامّ (ف + فا)، بينما هي في هذا المثال (Ø + فا). فيكون ما جرى على الحذف من الكلام كافيا دلاليّا، غامضا تركيبيّا، محتاجا لبيان قواعديّته إلى تأويل نحويّ.

ومن أمثلة الحذف الواجب في «الكتاب»ما تناوله سيبويه في: «هذا باب الحروف الخمسة الّتي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده» (م. ن، ج2، ص131)، بقوله: «وأمّا قول الأعشى:

في فتنة كسيوف الهند قد عملوا * أنْ هالكٌ فيها من يحفى وينتعل

فإنّ هذا على إضمار الهاء». (م. ن، ج2، ص137).

فالأصل في: «أنْ هالكٌ فيها من يحفى وينتعل»، « أنْهُ هالكٌ فيها من يحفى وينتعل»، و«أَنْ» هنا مخفّفة من «أنّ»، وهي عاملة، واسمها ضمير محذوف وجوبا. وإظهار المحذوف في مثل هذا الكلام لم يجر على ألسنة العرب، فيكون «المرجع» هنا القاعدة نفسها، لأنّ البنية التّامّة لا تتحقّق على ألسنة المتكلّمين، بل هي قائمة في النّظام اللّغويّ، يقيس بها النّحويّ كمال الجملة التّركيبيّ، فيحكم لها بالكمال، أو عليها بالنّقص. وهذان التّحويلان بالحذف، وإن اجتمعا على نفس القاعدة، فإنّهما ليسا على نفس الدّرجة من الغموض، فما كان من الكلام على الحذف الجائز، أقلّ غموضا ممّا كان على الحذف الواجب. إذ على أوّلهما دليل من الاستعمال، ليس لثانيهما، فيفسّر إعرابه بالحمل على القاعدة. وهو ما يحوّل الخطاب النّحويّ في الغالب من اختبار للقاعدة إلى دفاع عنها.

2.1.10 **الزّيادة** : نتناول «قاعدة التّحويل بالزّيادة» في هذا المستوى من البحث، على نفس الأساس الّذي تناولنا به «قاعدة التّحويل بالحذف»، وذلك بتقسيمها إلى زيادة جائزة، وزيادة واجبة.

أمّا ما جرى من الزّيادة على الجواز فمنه في «الكتاب» ما ذكره سيبويه في: «باب الحروف الّتي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله الّتي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها»، وهو قوله: «فمن تلك الحروف قد، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله أَفَعَلَ كما كانت ما فعلَ جوابا لهل فعل إذا أخبرت أنّه لم يقعْ (...) واعلم أنّه إذا اجتمع من بعد حروف الاستعمال نحو هل وكيف ومنْ اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى، لأنّها عندهم في الأصل من الحروف الّتي يذكر بعدها الفعل»(م.ن،ج3، ص114-115).ويدخل في قاعدة التّحويل بالزّيادة إضافة إلى ما ذكرنا، نواسخ الابتداء، فعليّة كانت، كـ: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، أو حرفيّة، كـ: إنّ وأخواتها، أو ناصبة للمبتدأ والخبر جميعا مفعولين لها كـ: ظنّ وأخواتها.

فـالحروف مثل: قد والسّين وسوف...هل تدخل على الجملة الأصليّة، فتكون تحويلات بالزّيادة، يؤكّد بها المتكلّم كلامه، أو ينقله إلى الإنشاء، أو يحقّق فيه معنى التّنفيس أو التّسويف وغير ذلك ممّا يعقد عليه المتكلّم كلامه فيما جرى هذا المجرى من العربيّة. ومعنى الزّيادة هنا أنّ الكلام قائم بنفسه قبل دخول هذه الحروف.فـ: «قام زيدٌ» جملة تامّة، (ف + فا)، وتبقى بعد دخول أيّ من هذه الحروف كما هي، جملة تامّة. فسقوطها من الجملة لا يفسدها ووجودها لا يصلحها.

3.1.10: **الاستبدال** : إنّ الاستبدال يقتضي الاشتراك بين المبدل والبدل في الفائدة، والاختلاف في الشّكل، على أنّ أحدهما وضع لها أصلا والآخر صرف إليها صرفا، فيحتاج في تفسير الغموض النّحويّ لما حمل على قاعدة التّحويل بالاستبدال إلى التّقدير. وهو ما يمكننا به أن نفهم التّقاطع الحاصل بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند تحليل غموض العلاقة بين البنيتين. وممّا جاء في «الكتاب» على هذا المعنى، ما ذكره سيبويه في «باب أيٌّ»، حيث يقول: «اعلم أنّ أيّا مضافا وغير مضاف بمنزلة مَنْ. ألا ترى أنّك تقول أَيٌّ أَفْضَلُ، وأَيُّ القومِ أَفْضَلُ. فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى مَنْ (...) فحال المضاف في الإعـراب والحسن والقبح كحال المفرد. قال الله عزّ وجلّ: ﴿**أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى**﴾ (الإسراء:110)، فحسن كحسنه مضافا»(سيبويه، 1988،ج2، ص398).

وأوضح من المثال السّابق في هذا السّياق، ولا يغني عنه، ما نجده في «باب من الفعل سمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث»، وهو قول سيبويه: «وموضعها من الكلام الأمر والنّهي، فمنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به ومنها ما لا يتعدّى المأمـور، ومنها ما يتعدّى المنهيّ إلى منهيّ عنه ومنها ما لا يتعدّى المنهيّ. أمّا ما يتعدّى فقولك: رُوَيْدَ زيدًا، فإنّما هو اسم لقولك: أَرْوِدْ زَيْدًا. ومنها هَلُمَّ زَيْدًا، إنّما تريد هَاتِ زَيْدًا. ومنها قول العرب: حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ. وزعم أبو الخطّاب أنّ بعض العرب يقـول: حَيَّهَلَ الصَّلاَةَ، [فهذا اسم ائتِ الصَّلاَةَ]، أي ائتوا الثّريدَ [وائتوا الصّلاةَ]. (...) وأمّا ما لا يتعدّى المأمور ولا المنهيّ إلى مأمور

به ولا إلى منهيّ عنه، فنحوُ قولك: مَهْ مَهْ، وصَهْ صَهْ، و[آهٍ] وإيهٍ، وما أشبه ذلك» (م. ن، ج1، ص241-242). ثمّ يواصل الكلام على أسماء الأفعال، فيقول: «فهي تقوم مقام فعلها» (م. ن، ج1، ص243). فاسم الفعل يطرح بما اجتمع فيه من خصائص الاسم والفعل إشكالا في تصنيفه، وهو ما يفسّره التّركيب في وسمه، فلقد فاض على مقولة الاسميّة فلم يكن اسما، وعلى مقولة الفعليّة، فلم يكن فعلا. وكان من كلّ منهما بسبب، فجمع بينهما، فكان اسم فعل. ولأنّه لا يظهر فاعله في الغالب، ولا يتّصل به الضّمير، ويكفي عن الجملة، فهو يتجاوز أن يكون بدلا عن الفعل إلى أن يكون بدلا عن الجملة.

وأسماء الأفعال تؤوّل من حيث مظهرها وجهتها على ثلاثة أضرب:

1- مظهره صيغة الماضي وجهته الانقضاء، مثل: هيهات بدلا عن بَعُدَ وشتّانَ بدلا عن افترقَ.

2- مظهره صيغة المضارع وجهته الحال، نحو: أفٍّ بدلا عن أتضجّر، ووَيْ بدلا من أَعْجَبُ.

3- مظهره صيغة الأمر وجهته الاستقبال، وهو أكثر الضّروب الثّلاثة عددا، ومنه: حيّ بدلا عن أقبلْ، وآمين بدلا عن استجِبْ.و«وَيْ» تساوي في الإعراب أصلها، فهي: (ف + فا)، كما «أَعْجَبُ». وكذا «شتّانَ» و«آمين». وهو ما يجعلها كلاما على شرطي سيبويه، الاستقامة والفائدة. فهي مستقيمة نحويّا، مفيدة دلاليّا، أي: يحسن السّكوت عليها.

ولم أختر حروف الجواب في الاستدلال على هذا الضّرب من قواعد التّحويل، وذلك لما فيها من خلاف، فما يخرجها من أن تكون بدلا عن الجملة أكثر مما يدخلها فيه. وممّن رأى حروف الجواب بدائل عن الجمل في التّفكير اللّغويّ الحديث (بنفينيست Benveniste Emile)، و(بلومفيلد Bloomfield Léonard). وهو ما ردّه (محمّد الشّاوش) في كتابه « أصـول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة: تأسيس نحو النصّ»، مستندا إلى تصنيف نحاة العربيّة

لهذا الضّرب من الكلم ضمن الحروف، فهي ليست عوضا عن الجملة لأنّ الكلام لا يستقيم إن قام على الحرف الواحد، كما ردّ ذلك بحجّة أخـرى، هي تعارض ما يجب في العـوض من امتناع الجمـع بين المعوَّضِ والمُعَوَّضِ وما يكون من أحوال (نعم) و(لا) في العربيّة في هذا الباب. فأنت تقول جوابا عن: «هل قام زيدٌ؟» نعم/ ما، ولا يمنعك من: «نعم/ ما قام زيدٌ» مانع. فلا يمكن أن تكون «نعم وما» بدلا عن الجملة، لأنّه لا يجوز أن يجتمع المُعَوِّضُ والمعوَّضُ. وانتهى (الشّاوش) إلى أنّ حرف الجواب في العربيّة» ليس جملة ولا جُمَيْلَةً ولا حرفا ناب عن جملة وقام مقامها»(الشّاوش، 2001، ج2، ص823). وهو ما يؤيّده تراثنا النّحويّ، خاصّة فيما ذكره ابن هشام الأنصاري في «مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب»، حيث لم يتناول حروف الجواب على أنّها من العوض بل تناولها على أنّها من الحذف، فقال: «وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللّفظ مقام تلك الجمل فكأنّ الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها» (الأنصاري، 1964، ج1، ص43).

4.1.10 **التّرتيب** : نتناول قاعدة التّحويل بالتّرتيب، على أساس ثنائيّة الجواز والوجوب. وممّا أشار إليه سيبويه ممّا يجري من التّقديم والتّأخير على الجواز قوله في «هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل ممّا يكون في المبتدأ مبنيّا عليه الفعل»: «[وذلك قولك: رأيت زيدا وعمرا كلّمته]، ورأيت عبدَ اللهِ وزيدًا مررتُ به، ولقيتُ قيسًا وبكرًا أخذتُ أباه، ولقيت خالدًا وزيدًا اشتريْتُ له ثوبًا. وإنّما اختير النّصب ههنا لأنّ الاسم الأوّل مبنيّ على الفعل» (سيبويه، 1988، ج1، ص88) ومقارنة المنجز في هذا الضّرب من التّحويل بالأصل تبرز مخالفته له وحاجة المعرب إلى تعليله وتفسيره، فالإسناد في الجملة الّتي انطلق منها سيبويه في هذا الباب ترتيبه (ف) + (فا) + (مف)، «وهو الحدّ ... كما كان الحدّ ضرب زيدٌ عمرًا» (م. ن،ج1ص)80. ليكون التّرتيب:(مف) + (ف) + (فا) مخالفا للأصل، مخالفة مفضية إلى اعتبار الغموض لا فقط في المستوى التّركيبيّ للكلام، وإنّما كذلك في مستواه الدّلاليّ. ومثاله، قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**﴾ (فاطر:)28،

إذ أنّ الكلام في الآية الكريمة لو لم يحمل تفسير إعرابه على التّقديم والتّأخير، لفسد معناه، واستحال مضمونه.

ومن المواضع الّتي تمّ فيها تناول التّقديم الواجب في «الكتاب» ما ذكره سيبويه في: «هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه»، حيث يقول: «وذلك قولك فيها عبدُ اللهِ. ومثله: ثمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأين زيدٌ، وكيف عبدُ اللهِ، وما أشبه ذلك. معنى أين: في أيِّ مكانٍ، وكيف: على أيّة حالة. وهذا لا يكون إلاّ مبدوءا به قبل الاسم لأنّها من حروف الاستفهام، فشبّهت بهل وألف الاستفهام، لأنّهنّ يستغنين عن الألف، ولا يكنّ كذا إلاّ استفهاما» (م. ن،ج2، ص)128.

وإذا كان الصّواب في التّقديم الجائز وجهين، فإنّه في التّقديم الواجب وجه واحد. فلا يجوز: زيدٌ أينَ؟ لأنّ «أين» لا تكون إلاّ متصدّرة. بينما يجوز: ضربَ زيدًا عمرٌو، وضربَ عمرٌو زيدًا، إذ لا يوجد ما يمنع من تقديم أحد الاسمين على الآخر أو تأخيره عليه. وهذا يبيّن حاجة الباحث في مسألة التّقديم والتّأخير إلى التّفسير والتّعليل. وهي أمور لا يُحْتَاجُ إليها فيما عدّ من الكلام واضحا، على المعنى الّذي قدّرناه لمفهوم الوضوح في صدر هذا البحث. حيث اعتبرنا الجملة الواضحة نحويّا، الجملة الّتي لم تخالف نظام القواعد في العربيّة، والتزمت سمتها. فلم تخالفه بحذف ولا بزيادة ولا في ترتيب.

فالغموض على ما بيّناه في هذا المستوى من البحث أصيل في نظام اللّغة العربيّة، فهو لا ينقص منها بل يضيف إليها، ولا يمكن بأيّ شكل من الأشكال اعتباره عيبا يضعف كفاءتها أو يمسّ من قدراتها. وهو في «الكتاب» مبحث متكامل، يمكن رصد مظاهره، وأسبابه، والوقوف على المذاهب في تفسيره. وذلك في أبواب واضحة المعالم مهيكلة، بطريقة تدلّ على إلمام واسع بالعربيّة، وإحاطة نادرة بأسرارها، اعتمادا على منهج دقيق في مقاربة مسائلها، وطريقة ناجعة لاستقرائها، وتحليل نظامها، وتفسير المنطق الدّاخليّ لاشتغالها.

خاتمة

إنّ نتائج هذا المستوى من البحث الذي خصصناه لنحاة البصرة، بيّنت خصائص التّعاطي مع غموض البنية السّطحيّة انطلاقا من علم من أهمّ أعلامها، وهو سيبويه. ومهما كانت مكانة سيبويه في المدرسة البصريّة، فلا يمكن ادّعاء أنّه يعبّر عن كلّ ما فاضت به كتابات البصريّين من آراء، لا في هذه المسألة، ولا في غيرها. لذلك وجب الحكم بأنّ هذه النتائج على ما لها من قوّة تمثيل لهذه المدرسة نسبيّة وتحتاج إلى مزيد إعمال الرأي، ومعبّرة في الآن ذاته عن ثراء معرفي امتازت به المدرسة وتجلى خاصّة في المنهج الذي توخّاه النحاة البصريين للتمييز بين اللغة والخطاب بين ما نسميه بنية عميقة وبنية سطحيّة وباختصار بين الأبنية النظريّة والأبنية المنجزة.

المصادر والمراجع

العربيّة:

- الأنباري (كمال الدين أبي البركات)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، دار الفكر، (د ت).
- الأنصاري (ابن هشام)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقّقه وخرّج شواهده مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله،ط1، دار الفكر، دمشق، 1964.
- البابلي (باسم عبد الرّحمن صالح)، ما فات كتب الخلاف في مسائل الخلاف في همع الهوامع، دراسة تحليليّة، الجامعة الإسلاميّة غزّة، كليّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة،2008.
- بوبر (كارل)، أسطورة الإطار، في دفاع عن العلم والعقلانيّة، ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة، عـــدد 292، سلسلة كتب ثقافيّة شهريّة، يصدرها المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، الكويت،أبريل/ مايو 2003.
- الحلواني (محمّد خير)، الخلاف النّحويّ بين الكوفيّين والبصريّين، وكتاب الإنصاف، دار العلم العربيّ، (د ت).
- تشومسكي (نعوم)، البنى النّحويّة، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، عيون بالاشتراك مع دار الشّؤون الثقافية العامة، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الدار البيضاء، 1987.
- الخولي (محمد علي)، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح، 1999.
- الراجحي (عبده)، النحو العربي والدرس الحديث، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، 1986.
- سيبويه، الكتاب، تح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3 ،القاهرة، 1988.

- الشاوش (محمد)، أصـول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة، تأسيس نحو النصّ، جامعة منّوبة، كليّة الآداب، منّوبة، المؤسّسة العربيّة للتّوزيع، تونس، سلسلة اللّسانيّات، المجلّد14، ط1، تونس، 2001.
- الشّريف (محمّد صلاح الدّين)، الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، جامعة منّوبة، منشورات كلّية الآداب، سلسلة اللّسانيّات، المجلّد16، تونس،2002.
- عبد اللطيف (محمّد حماسة)، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، ط1،القاهرة، 1990.
- الفهري (عبدالقادر الفاسي)، اللّسانيّات واللّغة العربيّة نماذج تركيبيّة ودلاليّة، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، بغداد، دار توبقال للنشر،ط1، المغرب، 1986.
- القنّوني (منيرة)، نشأة النّحو العربيّ، دراسة إبستيمولوجيّة للمنوال والتّناسق النّظريّ، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان، 2014.
- الكسائيّ (علي بن حمزة)، معاني القرآن، إعداد عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنّشر والتّوزيع، 1998.
- المنصف (عاشور)، بـ: «رسالة سيبويه»، في بحثه، «ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، مشروع قراءة في النّظريّات النّحويّة العربيّة»، المنشور في»حوليّات الجامعة التّونسيّة»، عددها30، لسنة1989 .
- النّمر (فهمي حسن)، مسائل النّحو الخلافيّة بين الزّمخشريّ وابن مالك، دار الثقافة للطباعة والنّشر، القاهرة، 1985.
- الوعر (مازن)، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدّراسات والنّشر، ط1، 1992.

الأعجمية:

- Bohas (Georges): Le rasoir d'occam et la tradition grammaticale arabe, Arabica, Tome: XL VIII N°48, Leiden. 2001.
- Fleury (Danièle): L'ambiguïté, Communication & Langages, Tome: 9, 1971, pp: 30- 40.